

قواعد علاقات المستثمرين

أسئلة وأجوبة

المقدمة

ما الهدف من اصدار بورصة قطر لقواعد علاقات المستثمرين؟

يعرّف المعهد الوطني لعلاقات المستثمرين علاقات المستثمرين بأنها "مسؤولية إدارية استراتيجية تدمج التمويل والاتصالات والتسويق والقواعد التنظيمية والامتثال لتحقيق تواصل ثنائي الاتجاه أكثر فعالية بين الشركة والمجتمع المالي الذي يساهم في نهاية المطاف في أن تحقق أسهم الشركة وأوراقها المالية تقييماً عادلاً".

وتعتقد بورصة قطر أن وظيفة علاقات المستثمرين مهمة جداً لنجاح تطوير شركاتنا المدرجة وتعزيز مكانتها وجاذبيتها الاستثمارية محلياً ودولياً.

وتشير آراء المستثمرين المحليين والدوليين إلى أن الشركات القطرية المدرجة بشكل عام لا تقوم بما يكفي في هذا المجال، الأمر الذي يؤثر سلبياً على العديد من الأمور مثل التقييم والسيولة ويؤثر نهاية المطاف على ثقة المستثمرين بالسوق القطري.

ما الغاية من اصدار قواعد علاقات المستثمرين في هذا الوقت؟

أطلقت بورصة قطر عدداً من المبادرات في مجال علاقات المستثمرين على مدى 8 سنوات. وعلى الرغم من ذلك لا يبدو أن مفاهيم علاقات المستثمرين سيتم اعتمادها على نطاق واسع بشكل طوعي. ومن هذا المنطلق، أدخلت مجموعة من القواعد الإلزامية في مجال علاقات المستثمرين على نحو مماثل لما هو مطبق في أسواق المنطقة.

وعلاوة على ذلك، يعتمد إدراج قطر في مؤشرات MSCI وفوتسي وستاندرد أند بورز للأسواق الناشئة بشكل جزئي على ما يعرف باختبارات السيولة. وبالتالي يمكن أن تؤدي ضعف بيئة علاقات المستثمرين إلى مشاكل طويلة الأجل في السيولة، الأمر الذي سيؤدي إلى تهديد مكانة قطر على هذه المؤشرات وإلى القضاء على طموحات ترقية السوق القطرية إلى سوق متقدمة.

يعتمد نظام الإفصاح الحالي على أفضل الممارسات ؛ أليس هذا كافياً؟

تستند قواعد الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية على أفضل الممارسات الإقليمية، ومن الواضح أن الشركات القطرية تلبى هذه المعايير التنظيمية. ولكن ما نتحدث عنه في علاقات المستثمرين هو القيام بأكثر من الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية. وفي هذا المجال، تؤكد ملاحظات المستثمرين على أن الشركات القطرية بحاجة إلى تحسين كل من عمق المعلومات المتوفرة ونطاقها ونوعيتها. ومن خلال النتائج الإحصائية التي نستقيها من المجتمع الاستثماري أثناء عمليات التقييم في برنامج التميز في علاقات المستثمرين، فإننا نرى أنه على الرغم من التحسن والتطور المستمر لدى الشركات القطرية المدرجة في مجال علاقات المستثمرين، إلا أنها لا تزال بعيدة عن أفضل الممارسات في هذا المجال.

هل يمكن اعتبار ممارسات علاقات المستثمرين مجرد تكاليف إضافية غير ضرورية تفرض على الشركات المدرجة؟

حتى تكون الشركة قادرة على جذب رؤوس الأموال والمستثمرين من خلال سوق الأوراق المالية فإن ذلك ينطوي على عدد من التكاليف المرتبطة بجذب المساهمين الخارجيين وبالجانوب المتعلقة بحوكمة الشركة والإفصاحات. وينبغي النظر إلى وجود مسؤول علاقات مستثمرين وتطبيق أفضل ممارسات الإفصاح، على النحو المتوخى في قواعد علاقات المستثمرين، على أنه جزء أساسي من عملية جذب رأس المال التي لا يمكن أن تكون بدون تكاليف في المقابل. والأهم من ذلك هو إدراك الدور المركزي لعلاقات المستثمرين في التوجه الاستراتيجي للشركة المدرجة.

ما هي الدول الأخرى التي لديها منهجية مشابهة تقوم على اصدار قواعد خاصة بعلاقات المستثمرين؟

على الصعيد العالمي، السوق هو قوة الضغط الفعلية التي تدفع الشركات لتطبيق أفضل ممارسات علاقات المستثمرين. وتؤكد الأبحاث أن المستثمرين في الأسواق المتقدمة عادةً ما يرفعون تقييم الشركات التي تطبق أفضل ممارسات علاقات المستثمرين بنسبة تصل إلى 15%. ورفع تقييم الشركة يمثل في حد ذاته هدفاً استراتيجياً لإدارات الشركات المساهمة المدرجة. ولذلك ولما

يمثله هذا الهدف من مصلحة مباشرة للشركة، تسعى الإدارات التنفيذية لهذه الشركات إلى دمج علاقات المستثمرين بشكل كامل في إستراتيجيتها. وفي أسواق دول الخليج، يعتبر هذا الهدف أقل وضوحاً وذلك على اعتبار أن مجالس الإدارة المعينة من الحكومة تمثل النمط الأكثر شيوعاً في هذه الأسواق.

هل ستؤدي هذه القواعد إلى تغيير آلية الإفصاح الحالية والأخبار التي يتم نشرها من خلال بوابة "أخبار الشركة"؟

لا، ستبقى آلية الإفصاح الحالية عن الأخبار والبيانات بموجب القواعد التنظيمية الصادرة عن الهيئة كما هي بدون تغيير، حيث إن المعلومات المطلوبة للإفصاح الفوري أو الدوري بموجب قواعد هيئة قطر للأسواق المالية سوف تظل مطلوبة من أجل نشرها في السوق من خلال آلية أخبار الشركة بموجب المادة 6.7.13 من قواعد التعامل في بورصة قطر.

وبالنظر إلى طبيعة قواعد علاقات المستثمرين، من المحتمل أن تحتاج الشركات إلى نشر المزيد من المعلومات ذات العلاقة بعلاقات المستثمرين عبر آلية أخبار الشركة، ولكن الإجراءات ستبقى كما هي.

وعلى هذا الأساس، يجوز نشر المعلومات المطلوبة بموجب قواعد علاقات المستثمرين ليتم تضمينها على موقع الشركة من خلال بوابة أخبار الشركة بما يتماشى مع ما تراه الشركة مناسباً.

كيف ترتبط قواعد علاقات المستثمرين بقواعد حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية؟

تتعامل قواعد علاقات المستثمرين وقواعد حوكمة الشركات بشكل منفصل مع مجالين منفصلين من مسؤوليات الشركات المدرجة. ولا ينبغي الخلط بين هذين المجالين فيما يتعلق بنطاق المسؤوليات وطريقة الإبلاغ.

وتغطي قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية الآليات والعمليات والعلاقات التي من خلالها يتم التحكم في الشركات وتوجيهها، بينما تغطي قواعد علاقات المستثمرين مسؤولية الإدارة التي تتيح التواصل الفعال ثنائي الاتجاه بين الشركة من جهة والمجتمع المالي والمساهمين من جهة أخرى بما يساهم في نهاية المطاف في أن تحقق الشركة تقييماً عادلاً لأوراقها المالية.

ويطلب من الشركة نشر تقرير حول الحوكمة يوقعه رئيس مجلس إدارتها إلى جانب التقرير السنوي الخاص بها. وبموجب قواعد علاقات المستثمرين، يطلب من الشركة اعداد ما يسمى ببيان جهى الاصدار وتسليمه إلى البورصة.

كيف ترتبط قواعد علاقات المستثمرين بدليل تقارير الاستدامة ESG؟

لقد تم تصميم دليل اعداد تقارير الاستدامة ESG الذي تم الإعلان عنه سابقاً لمساعدة الشركات المدرجة على اعداد التقارير حول العوامل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (الحوكمة الثلاثية لعوامل الاستدامة) بشكل أكثر فعالية لإظهار طموحات وأهداف الشركات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وقد تشكل إفصاحات تقارير الاستدامة جزءاً من جهود الاتصال الخاصة بعلاقات المستثمرين في أي شركة مدرجة ولكنها ليست جزءاً من القواعد الإلزامية لعلاقات المستثمرين.

وبناء على ذلك، تمثل قواعد علاقات المستثمرين نطاقاً منفصلاً عن تقارير الاستدامة وتكون القواعد المشمولة في قواعد التعامل في بورصة قطر وإشعار السوق الزامية.

ولا تغطي قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية أو تؤثر على الإفصاح الطوعي بموجب المبادئ التوجيهية لتقارير الاستدامة ESG.

القواعد

ما الفرق بين قواعد علاقات المستثمرين وإشعار السوق ودليل علاقات المستثمرين؟

تحمل قواعد علاقات المستثمرين وإشعار السوق نفس الأهمية القانونية والتنظيمية؛ وذلك لأنه يتعين على الشركات المدرجة الالتزام بقواعد التعامل في بورصة قطر وذلك كجزء من اتفاقية الإدراج وهذا يشمل الأنظمة الصادرة عن طريق إشعار السوق.

ولقد اخترنا تضمين المبادئ الرئيسية لعلاقات المستثمرين في قواعد التعامل في بورصة قطر التي تتم صياغتها بطريقة تسعى إلى تقليل الحاجة إلى أي تغييرات مستقبلية عليها، بينما يكون إشعار السوق المصمم هو الآلية التي يتم من خلالها بيان التحديثات التي تتم على القواعد؛ وبالتالي قمنا بتطبيق هذا المبدأ على قواعد علاقات المستثمرين.

ويشكل الدليل مزيداً من التوضيح للشركات المدرجة لمساعدتها في فهم القصد من قواعد علاقات المستثمرين وإشعار السوق. كما تعتبر المبادئ التوجيهية المتضمنة في الدليل بمثابة مقترحات للشركات حول كيفية المضي قدماً بممارسات علاقات المستثمرين.

وباختصار ، تعتبر قواعد علاقات المستثمرين وإشعار السوق إلزامية في حين أن الدليل لا يعتبر كذلك.

تنص قواعد علاقات المستثمرين على أن تقوم جهة الإصدار بتعيين مسؤول لعلاقات المستثمرين، هل يمكن تعيين أحد موظفي الشركة في حال استيفائه المعايير؟

نعم – ليس هناك ما يستوجب على الشركة أن تعين موظفاً جديداً لشغل هذا الدور. ويتمثل القصد من هذه المادة في أن تكون الوظيفة الرئيسية للشخص المعين هي علاقات المستثمرين. أي أن هذا الموظف يجب أن يكون مكرساً لعلاقات المستثمرين. وهذا يعني أنه من غير المقبول إسناد هذه الوظيفة لأحد موظفي الإدارة المالية من خلال منحه لقب مسؤول علاقات المستثمرين كإضافة لعمله مع استمراره أداء مسؤوليات وظيفته الحالية.

لم نقم بتحديد كم الوقت الذي يجب أن يخصصه الموظف لشؤون علاقات المستثمرين ولكن من الواضح أن المقصد من قواعد علاقات المستثمرين يتمثل في أن ينصب الوصف الوظيفي لأي شخص يقوم بدور مسؤول علاقات المستثمرين بشكل رئيسي وأساسي على المسؤوليات ذات العلاقة بمجالات عمل علاقات المستثمرين.

ماذا يجب على الشركة أن تفعل في حال تغيير مسؤول علاقات المستثمرين؟

يتعين على الشركة المدرجة أن تبقى البورصة على علم في حال تغيير أي من المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين فيها. وعلى نفس المنوال، يتعين عليها إبلاغ البورصة في حال تغيير مسؤول علاقات المستثمرين فيها (حول هذا المطلب، يرجى الرجوع إلى المادة 6.8.6).

من حيث الخبرة ، ما الذي قد تعتبره البورصة "مجال الخبرة المكافئ"؟

من غير العملي أن يتم تحديد جميع المهن المقبولة، حيث إننا لا نسعى إلى الحد من مرونة الشركات في اختيار الشخص المناسب. وبالتالي ، فإن الشركات المدرجة تتمتع بحرية تعيين أي شخص تراه مناسباً وترى أنه يدخل في إطار "مجال الخبرة المكافئ".

يحتوي الدليل على مبادئ توجيهية مفضلة للغاية فيما يتعلق بمسؤوليات ومؤهلات مسؤول علاقات المستثمرين. هل من الممكن العثور على فرد يتمتع بكل هذه المهارات؟

الدليل ليس إلزامياً. ولكنه يمثل ما يعتقد الخبراء أنه أفضل الممارسات سواء من حيث المسؤوليات أو المؤهلات. ولا نتوقع أن يقوم مسؤولي علاقات المستثمرين بالضرورة بتنفيذ كل هذه الواجبات أو أن يكون لديهم كل هذه المؤهلات. وقد تفكر الشركات في هذا الأمر على أنه طموح وأنه بمرور الوقت سيكتسب مسؤولي علاقات المستثمرين مثل هذه المهارات من خلال التدريب والخبرة.

يوجه إشعار السوق الشركة إلى ضرورة أن يشتمل القسم المخصص لعلاقات المستثمرين على موقعها الإلكتروني على معلومات إضافية محددة مثل الأخبار والتسعير والمعلومات المالية والمعلومات حول الشركة والمعلومات حول المستثمرين والمعلومات حول الإدارة وخدمات علاقات المستثمرين. هل تعد جميع هذه المعلومات الإضافية إلزامية؟

نعم ، تعتبر جميع المعلومات المشار إليها في المادتين 6.8.2 و 6.8.3 ومفصلة في إشعار السوق إلزامية لجميع الشركات المدرجة.

فيما يتعلق بمتطلبات الموقع الإلكتروني، كيف يتم التعامل مع المعلومات التي تتجاوز ما تتطلبه الإفصاحات؟

توضح المادة 6.8.4 أن متطلبات الإفصاح للشركات المدرجة لا تزال دون تغيير ولا تتأثر بإدخال قواعد علاقات المستثمرين.

ويجب نشر المعلومات المطلوبة حالياً بموجب نظام الإفصاح الفوري والدوري الصادر عن الهيئة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المادتين 47 و 48) في السوق من خلال آلية أخبار الشركة ومن ثم نشرها على موقع الشركات المدرجة على الإنترنت.

ويجب نشر أي معلومات إضافية مطلوبة بموجب قواعد علاقات المستثمرين وإشعار السوق ذي الصلة (أي المعلومات التي تفوق ما تتطلبه الإفصاحات الفورية والدورية المطبقة بموجب قواعد الهيئة) على موقع الشركات المدرجة على الإنترنت دون الرجوع إلى ما يسمى ببوابة "أخبار الشركة" التي تستخدم لنشر الإفصاحات، وذلك لأن العديد من متطلبات علاقات المستثمرين ذات العلاقة بموقع الشركة على الإنترنت تشكل مادة دائمة التحديث ومن غير المناسب الاعلان عنها عبر أخبار الشركة. ومع ذلك يجوز للشركات نشر مثل هذه المعلومات الإضافية على بوابة أخبار الشركة وكذلك على موقعها على الإنترنت.

يحتوي الدليل على مبادئ توجيهية مفصلة للغاية فيما يتعلق بالمتطلبات الإضافية للمواقع الإلكترونية الخاصة بعلاقات المستثمرين؛ هل تعتبر هذه المتطلبات إلزامية؟

المبادئ التوجيهية ليست إلزامية. ومع ذلك ، فإنها تمثل ما يعتقد الخبراء أنه أفضل الممارسات. ولهذا فإننا نحث الشركات المدرجة على تبنيها حيثما أمكن. ومع مرور الوقت ، تستطيع الشركات المدرجة تكييف مواقعها الإلكترونية لتشمل عدداً متزايداً من الاقتراحات الواردة في الدليل.

هل من الضروري أن تعقد الشركات المدرجة جلسة تواصل جماعية عبر الهاتف على أساس ربع سنوي ومتى يجب عقد مثل هذه الجلسات؟

نعم - ستكون هذه الجلسة ربع السنوية إلزامية وفقاً للمادة 6.8.7 من قواعد التعامل في بورصة قطر.

وبعد نشر التقارير السنوية أو نصف السنوية أو ربع السنوية التي تعد جزءاً من نظام الإفصاح الدوري ، سيُطلب من كل شركة مدرجة أن تعقد جلسة تواصل جماعية عبر الهاتف.

ويجب أن يتم عقد المؤتمر أو الجلسة (يجب أن يكون هناك جلسة واحدة على الأقل) في غضون 5 أيام عمل من نشر التقارير السنوية ونصف السنوية وربع السنوية.

من سيكون مسؤولاً عن تنظيم المؤتمرات الجماعية التي تتم عبر الهاتف؟

ستكون الشركة المدرجة مسؤولة عن جميع الخدمات اللوجستية لتنظيم جلسات التواصل الجماعية ربع السنوية التي تتم عبر الهاتف.

ويتمثل الإجراء المعتاد في أن تنشر الشركة مسبقاً على موقعها الإلكتروني وبشكل مباشر للمستثمرين تفاصيل جلسة التواصل بما في ذلك تفاصيل الوقت وأرقام الاتصال. وهناك عدد كبير من البنوك الاستثمارية والمؤسسات المختصة في توفير خدمات علاقات المستثمرين الذين يمكنهم تقديم المساعدة في هذا المجال.

ويمكن التواصل مع البورصة لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع.

هل تعتبر عروض المستثمرين إلزامية في كل ربع سنة وما الذي يتم تضمينه عادة في العرض التقديمي الموجه للمستثمرين؟

نعم - ستكون عروض المستثمرين إلزامية وفقاً للمادة 6.8.7.

وبعد نشر التقارير السنوية أو نصف السنوية أو الربعية التي تشكل جزءاً من نظام الإفصاح الدوري ، سيُطلب من كل شركة مدرجة نشر عرض تقديمي على موقعها الإلكتروني على الإنترنت.

ويفضل أن لا تكون هذه العروض مجرد بيانات مالية تاريخية بل يفضل أن تتضمن تحديثاً عن إستراتيجية الشركة.

ويحتوي الدليل على اقتراحات لمحتوى عروض المستثمرين التي ينبغي أن تكون مصممة لمساعدة المستثمرين في فهم الاستثمار بما في ذلك الفرص الموجودة في أعمال الشركة ونشاطاتها وأسواقها، وحول مكانة الشركة ومركزها في هذه الأسواق ، والاستراتيجية والأصول المستخدمة لاستغلال هذه الفرص.

هل تعتبر المتطلبات الموجودة في الدليل بشأن عروض المستثمرين الزامية؟

المبادئ التوجيهية المتضمنة في الدليل ليست إلزامية. ولكنهم تمثلون ما يمثل أفضل الممارسات من حيث المحتويات ونشجع الشركات المدرجة على تبنيها حيثما أمكن. ومع مرور الوقت ، تستطيع الشركات المدرجة تكيف عروض المستثمرين الخاصة بها لتشمل عددًا متزايدًا من الاقتراحات الواردة في الدليل.

وبشكل عام تنطوي أفضل عروض المستثمرين على توضيح وشروح للمستثمرين الجدد حول كيف ستقوم الشركة بالتحكم بالإيرادات والأرباح والتدفق النقدي على المدى الطويل ، كما يشتمل على بيان لرسائل الاستثمار الرئيسية ويتميز بالوضوح والإيجاز والصياغة الجذابة والشمولية .

هل بيان جهة الإصدار إلزامي وكم مرة ينبغي على الشركة إصدار هذا البيان؟

نعم - يعتبر بيان المصدر إجباري ويجب أن يتم إصداره مرة واحدة سنويًا.

ما الغرض من الزام الشركات باصدار بيان سنوي حول امتثالها لمبادئ علاقات المستثمرين؟

تهدف بورصة قطر من ذلك إلى جعل الشركات المدرجة تضطلع بمسؤولياتها في سياق قواعد علاقات المستثمرين بالطريقة نفسها التي تعالج بها الإفصاحات التنظيمية بموجب قواعد الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية. ويتمثل الغرض الرئيسي من الزام الشركات باصدار مثل هذا البيان في اعتباره تأكيداً على امتثالها المستمر لقواعد علاقات المستثمرين ، كما أن قيامها بذلك يكون تأكيداً على وجود النظم اللازمة لتمكين الإدارة العليا من تحمل المسؤولية اللازمة في التوقيع على مثل هذه الوثيقة.

التطبيق

هل سيكون هناك ما يكفي من الوقت لتعيين مسؤول علاقات المستثمرين وتطوير الموقع الالكتروني؟

هناك ما يكفي من الوقت للقيام بذلك لأنه اعتباراً من نشر قواعد علاقات المستثمرين التي ستدخل حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2019 ، سيكون لدى الشركات المدرجة أحد عشر شهراً لتعيين مسؤول لعلاقات المستثمرين وإنشاء الموقع الالكتروني، وسيكون لديها ثلاثة عشر شهراً حتى تقوم باصدار تقريرها الأول الخاص بعلاقات المستثمرين.

متى يتعين على الشركات المدرجة الالتزام بقواعد علاقات المستثمرين؟

ستدخل قواعد علاقات المستثمرين حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2019.

وهذا يعني أن الشركات المدرجة سوف تكون مطالبة بإصدار أول تقرير لها حول ممارسات علاقات المستثمرين (بيان جهة الاصدار) قبل 31 ديسمبر ، 2019 ، بحيث يغطي البيان الفترة من 1 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 2019، وبالتالي يجب أن يشتمل على معلومات عن امتثال الشركة للمتطلبات ذات العلاقة بمسؤول علاقات المستثمرين والموقع الالكتروني خلال تلك الفترة ويجب أن يشتمل على معلومات حول امتثال الشركة لمتطلبات عروض المستثمرين وجلسة التواصل الجماعية عبر الهاتف التي تمت بعد الربع الثالث من العام 2019.

ويقدم أول بيان يغطي كامل السنة بحلول 31 ديسمبر 2020. ويجب أن يتضمن هذا البيان النتائج السنوية لعام 2019 ونتائج الربع الأول من عام 2020 والنتائج النصفية لعام 2020 ونتائج الربع الثالث من عام 2020 وجلسات التواصل الجماعية عبر الهاتف والعروض الموجهة للمستثمرين.

المزيد من الأسئلة

كيف ستكون آلية الإنفاذ ومن سيكون مسؤولاً عن ذلك؟

نظرًا لأن قواعد علاقات المستثمرين مدرجة في قواعد التعامل في بورصة قطر وفي إشعار السوق ، ستكون بورصة قطر مسؤولة بشكل أساسي عن إنفاذ هذه القواعد.

ويحدد الباب الثامن من قواعد التعامل في بورصة قطر إجراءات التحقيق وصلاحيات العقوبات التي تتمتع بها البورصة والتي بموجبها يتم تشكيل لجنة تحقيق حسب الأصول وتقوم برفع توصياتها إلى الرئيس التنفيذي، وفي حالة وجود مخالفات يحق للبورصة إيقاع العقوبات التي تشتمل على التنبيهات والإنذارات وفرض الغرامات.

هل هناك إجراءات للتظلم ضد قرار البورصة؟

نعم ، يسمح الباب الثامن من قواعد التعامل في بورصة قطر للشركة المدرجة بالتظلم إلى الهيئة وذلك في غضون 21 يومًا من قرار البورصة بموجب إجراءات التحقيق المنصوص عليها في نفس الباب.